# اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة الاقتصاد الوطني والتجارة والصناعة والتخطيط تابعت مناقشة قانون حماية المستهلك وتعديلاته

الأربعاء 14 كانون الأول 2022

عقدت اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة الاقتصاد الوطني والتجارة والصناعة والتخطيط جلسة لها عند الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم الأربعاء الواقع فيه 2022/12/14، برئاسة رئيس اللجنة النائب فريد البستاني وحضور النواب السادة: ناصر جابر، أمين شري، فادي علامة، رازي الحاج، حسين الحاج حسن، آلان عون وأشرف بيضون.

كما حضر الجلسة:

- مدير عام وزارة الاقتصاد د.محمد أبو حيدر.
- رئيس نقابة مستوردي المواد الغذائية هاني بحصلي.
- نائب رئيس نقابة مستوردي المواد الغذائية بول كلاسي.
- أمين صندوق نقابة مستوردي المواد الغذائية أنطوان ناكوزي.

وذلك لدرس اقتراح القانون الرامي الى تعديل القانون رقم 659 تاريخ 2005/2/5 (قانون حماية المستهلك وتعديلاته).

وقال النائب فريد البستاني:

"تحدثنا في الجلسة عن أسماء الذين يتلاعبون باللحوم، وهناك حجز للحوم فاسدة، نحن نريد ان نعرف من يرتكب هذه المخالفة، هناك قضاء، ويجب أن تعلن وزارة الاقتصاد عن المخالفين لردعهم عن ارتكاب هذا الجرم".

أضاف: "تحدثنا عن الرقابة مع مستوردي الأدوية الغذائية والتسعير بالليرة، وسنطلب تشديد العقوبة لتكون فاعلة لأن العقوبة التي تعتمدها وزارة الاقتصاد على محال السوبر ماركت مخجلة. نحن مع إقفال المؤسسات المخالفة وختمها بالشمع الأحمر، وقانون حماية المستهلك يتطلب وقتاً، وسنقدم اقتراحاً معجلاً مكرراً لبعض مواده لمساندة وزارة الاقتصاد لتكون رقابتها فاعلة.

بحثنا في وضع دراسة لبعض السلع الأساسية كالبيض والأرز والملح وغيرها، وأن يتم تسعيرها أسبوعياً كالمحروقات. وهكذا يطمئن الزبون أن هناك من يراقب وأن هناك برنامجاً لذلك، وان ندخل في الثورة الرقمية لنعرف الأسعار لا أن تكون عشوائية. وسنعد هذه الدراسة قريباً جداً، وستكون معنا وزارة الاقتصاد ولجنة حماية المستهلك. الهدف هو الأمن الغذائي، والتسعير الأسبوعي بالدولار سيخضع لرقابة التفتيش في وزارة الاقتصاد".

وتابع: "عقدنا اجتماعا آخر للجنة الاقتصاد الذي لم يكتمل النصاب فيه، وأشكر حضور وزير الاقتصاد أمين سلام، وناقشنا أهمية حماية المستهلك وتبادلنا أفكاراً وعرضنا ما قررته اللجنة الفرعية لحماية المستهلك وكان محبذاً".